جوني منصور*

السياسة الاسرائيلية وتغيير معالم المدينة الفلسطينية
- حيفا نموذجاً -

يثبت تاريخياً ان الاستعدادات المتسارعة لاعلان قيام اسرائيل قد بدأت بوضوح وجلاء تامين منذ توصيات تقرير اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) من العام ١٩٣٧، والمنادية بتقسيم فلسطين. فليس غريباً ان تلك الاستعدادات شملت برامج ومشاريع رئيسية لعمليات تهجير وترحيل الفلسطينيين وتدمير القرى والمدن ونهب الممتلكات والاراضي. وهل بقي انسان عاقل وواقعي يصدق الرواية الاسرائيلية بان اسرائيل او المتهيئين لها من القيادة الصهيونية لم تكن السبب في ما حصل للشعب الفلسطيني؟ الدارس للتاريخ الفلسطيني والاسرائيلي، حتى لو كان من بسطاء الناس، يفهم ان ما جرى للفلسطينيين هو امر مدروس ومخطط له بكافة التفاصيل ودقائق الامور.

لن يغيب عن بال أحد ان العقلية السياسية لاسرائيل وللاسرائيليين مؤسسيها قد بنت واقامت اسسها فوق حطام المجتمع الفلسطيني بكافة مكوناته ومقوماته. وبالنسبة للاسرائيليين، كان من الصعب ان تقوم دولتهم دون القيام بخطوة ضرورية لقيامها، الا وهي تدمير القرى والمدن الفلسطينية وترحيل مئات الآلاف منهم عن وطنهم وتحويلهم الى لاجئين، وابتدا ع قوانين وانظمة تحول دون عودتهم واعادة بناء مجتمعهم من جديد.

وكان لا بد من اتخاذ سلسلة من الخطوات والاجراءات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية لضمان تحقيق المخططات الرامية الى اقامة اسرائيل وازالة الفلسطينيين، أو منع تحقيق أي حلم فلسطيني باقامة دولة فلسطينية، وابادة كل ما له علاقة بالفلسطينيين من تاريخ وتراث وثقافة واقتصاد وحضارة ولغة.

وتمثلت هذه السلسلة من الخطوات في جوهرها بعقلية المؤسسة الاسرائيلية التي لا تزال حية ومتحركة وفعالة الى يومنا هذا.

وقام ساسة اسرائيل بوضع هذه السلسلة من الخطوات لهدفين مركزيين:

* محاضر في كليتي عبلين ودار المعلمين العرب – بيت بيرل

ما تبقى من معالم البيوت العربية في وادي الصليب المهجور

الاول: تغيير وتبديل المعالم الحضارية بكافة اشكالها في المجتمعات الفلسطينية، وخاصة في المجتمع المدني، واستبداله بمعالم جديدة غريبة عن تلك التي كانت موجودة لتأكيد عدم وجود المعالم العربية، وازالتها من الوجود.

والثاني: لتأكيد ان الجديد هو القديم والاصلي، ولكن بلباس حضاري غربي متقدم ومتطور وارقى من الذي كان قائماً ولم يبق على ارض الواقع، وان اسرائيل ومؤسساتها وشعبها هم وكلاء هذا التغيير، ورسل الحضارة الغربية الى بقية اجزاء العالم.

لن نلج موضوع التغييرات التي نفذتها السياسة الاسرائيلية على المجتمع الفلسطيني في كافة ابوابها، وانما نكتفي ببعض النماذج والعينات التي تعكس عملية تغيير لم تتوقف في اية حال من الاحوال.

فمسألة عودة العرب الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم عن قراهم ومدنهم وترحيلهم الى لبنان وسورية والاردن وغيرها على يد القوات العسكرية الاسرائيلية وفي مقدمتها «الهاغاناه»، هذه المسألة ليست موضوعاً للنقاش عبر كل حكومات اسرائيل المتعاقبة. فعدم عودة الفلسطينيين تضمن استحالة استمرارية التاريخ والتراث الفلسطيني في فلسطين نفسها، هذا من جهة، ومن الجهة الاخرى تشديد الساسة الاسرائيليين على التمسك بروايتهم ان تهجير الفلسطينيين كان بدعوة من الزعماء العرب عامة، والمفتي الحاج امين الحسيني خاصة، وبطبيعة الحال فان هذه الرواية مرفوضة من اساسها، وهي تندرج في باب التلفيق والتزوير التاريخي، بل اكثر من ذلك فان رواية السياسيين الاسرائيليين تحاول اقناع الفلسطينيين بان اسرائيل لم تكن السبب في تهجيرهم، فالفلسطينيون هم ضحية السياسة العربية. لهذا، فان هذا التوجه في السياسة الاسرائيلية يدفع القائمين عليها الى التشديد على ضرورة تأييد ودعم افكار ومشاريع توطين الفلسطينيين في مواقع لجوئهم، فهم – أي الفلسطينون– اصبحوا جزءاً من البيئة التي حلوا فيها وليسوا غرباء عنها، فالعوامل والمعطيات المشتركة بين الفلسطينيين واخوانهم العرب اكثر من العوامل المفرّقة. ولتسريع تأكيد هذا التوجه في السياسة الاسرائيلية سعت الحكومات الاسرائيلية والمؤسسات البلدية ودوائر التطوير والمنشآت العامة الى تنفيذ عمليات المحو المادي في القرى والمدن. ولا يتوقف الامر عند هذا الحد من الخطوات، بل ان العقلية الاسرائيلية لرجال السياسة تؤكد ان الاسراع في المحو المادي يثبت فكرة ضرورة توطين الفلسطينيين ورفض أي حديث عن عودتهم الى وطنهم فلسطين «فلو ان الفلسطينيين عادوا الى اسرائيل لوجدوا انفسهم في بلد تغيرت فيه البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واختلفت عن تلك التي كانت موجودة حين رحلوا. لقد تم توطين اليهود في المدن ومعظم القرى العربية المهجورة، وهؤلاء يتركون بصماتهم التي لا تمحى عليها.. لو ان اللاجئين عادوا الى الحقائق التي تطورت في اسرائيل، فسيكتشفون ان من الصعب عليهم التأقلم معها. سيكون على المهنيين المدنيين، من تجار وموظفين شن حرب يائسة للبقاء ضمن اقتصاد قومي يحمل اليهود مفاتيحه ومقاليده، اما الفلاحون فلن يكونوا قادرين على العودة الى اراضيهم»[1].

والسياسة الاسرائيلية في نموذج آخر متعلق بمشكلة اللاجئين تشير الى عدم تبني المؤسسة الحاكمة ولا المؤرخين (ليس كلّهم) للاسباب والعوامل التي حصلت العام ١٩٤٨، بل عدم الاعتراف بحصولها على الاطلاق والقاء هذه المشكلة على الطرف الآخر، وهذا أسهل. ويستبعد السياسيون الاسرائيليون اية امكانية لعودة الفلسطينيين، بل ان هذه المسألة –كما اشرنا– غير واردة على الاجندة السياسية في الوقت الحاضر او المستقبل «حتى لو كانت العودة الى الوطن ممكنة من الناحية

بيت عربي أغلقته السلطات الإسرائيلية بعد ترحيل أصحابه الفلسطينيين

الاقتصادية، فهل هي مرغوبة سياسياً؟ هل من المنطق اعادة بناء مجتمع ثنائي جلب الشرور الى فلسطين فترة طويلة وقادها في نهاية المطاف الى حرب مفتوحة؟»

سأحاول من خلال هذه المقالة استعراض تأثير السياسة الاسرائيلية فكراً وفعلاً في تغيير وتحويل والغاء المعالم العربية في المدن الفلسطينية منذ ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا. ولتسهيل وتبسيط البحث اتخذت مدينة حيفا نموذجاً لهذه الحالة. وما جرى ويجري فيها من تطبيقات للسياسة الاسرائيلية ينسحب على بقية المدن الفلسطينية مثل عكا واللد والرملة ويافا وطبريا وصفد وبيسان، سواء أكان الامر اكثر أو أقلّ عمقا، فالسياسة واحدة والضحية واحدة.

السياسة الاسرائيلية والتغييب

إثر سقوط حيفا في نيسان ١٩٤٨، قال موشي شاريت وزير خارجية اسرائيل – الدولة الجديدة آنذاك: «يهيأ لي ان اكثر الامور عجباً: تفريغ البلاد من السكان العرب. ان هذا اكثر مدعاة للدهشة من تأسيس الدولة العبرية ذاتها في تاريخ ارض اسرائيل.. لقد حدث هذا وسط حرب اعلنتها الامة العربية علينا، لان العرب هربوا بمحض ارادتهم– ورحيلهم هو واحد من التغيرات الجذرية، لن يعود التاريخ بعدها الى الوراء. كما نرى نتيجة الحرب بين اليونان وتركيا. يجب ان نكون مستعدين لدفع ثمن الارض. اذ ان ذلك لا يعني ان علينا ان نشتري البيوت من كل عربي. علينا ان نحصل على اموال واراضٍ يمكن استخدامها لاعادة توطين العرب في دول اخرى. لكنهم لن يعودوا، وهذه هي سياستنا: ان لا يعودوا»[٢].

هذه العبارات التي تعكس ايديولوجيا التغييب الجغرافي – المكاني التاريخي والانساني معاً صدرت قبل الاعلان رسمياً عن قيام اسرائيل. وهذا يعني بطبيعة الحال ادعاءً مبطناً ومغلفاً جيداً بان العرب الفلسطينيين هم المسؤولون عن رحيلهم عن هذه الديار، ولكن في الوقت نفسه هذا اعتراف واضح بالمخطط المرسوم سلفاً من قبل المنظمات اليهودية والسياسيين الصهيونيين بان لا يعود العرب الى ديارهم.

ومن جهة اخرى يضع شاريت قواعد واضحة للتغييب الجغرافي – المكاني للعرب متمثلاً باتفاقيات «لوزان» المتعلقة بالتبادل السكاني بين اليونان وتركيا في مستهل عشرينيات القرن الماضي، أي: ان التوجه الصهيوني – الاسرائيلي يهدف الى شرعنة الترانسفير. ويذهب شاريت الى ابعد من ذلك في تغييب العلاقة بين الفلسطينيين ووطنهم عندما يقترح افكاراً لتوطين الفلسطينيين في الدول العربية. ويجب الا يغيب عن بالنا ان مثل هذا التوجه قد طرح قبل اقل من سنة ورفضته الدول العربية، خاصة تلك التي استقبلت الفلسطينيين على اراضيها في مخيمات اللاجئين.

لقد شكلت حيفا بالنسبة للسياسة الاسرائيلية نموذجاً لسقوط المدينة العربية الفلسطينية، وبالتالي اخذت هذه السياسة تسعى الى تغييب الوجود المدني من المنظورين الجغرافي والتاريخي، وهذا يشير الى حدود المجتمع الفلسطيني ضمن الريف فقط، لان الصهيونية واسرائيل على بينة تامة بان بقاء مجتمع مدني فلسطيني هو تحد واضح لوجودها، وحاجز امام وجود وبقاء اسرائيل.

قضية مهمة تتعلق بحيفا: ان سقوطها لم يكن امراً متوقعاً بهذا الشكل من قبل اليهود، وفي حال سقوطها شرعت الحكومة بتطبيق نهج التغييب الاولي بواسطة الهدم وتجريف البيوت والجنائن لمنع اية امكانية للعودة، هذا يتمشى مع السياسة العامة التي اعلنها شاريت: «ان لا يعودوا».

قال يوسيف ڤايتس عضو الصندوق القومي الاسرائيلي عن سقوط حيفا وكان حاضراً على ذلك: «يبدو لي انه يجب استغلال هذا الوضع (حالة الهروب) السائد بينهم (أي العرب) ومطاردة بقية السكان العرب، كي لا يستسلموا للهاغاناه انما ارغامهم على الهروب يجب ان نقيم دولتنا» [٣].

ولم يتوقف الفكر الصهيوني لدى ڤايتس عند حد مطاردة من تبقى من العرب في حيفا، بل ان ڤايتس نفسه تلقى دعماً عسكرياً لافكاره من قائد لواء كرملي الذي أكد له ان سياسة الطرد والتفريغ مفيدة لاسرائيل حاضراً ومستقبلاً» [٤].

ان عمليات الهدم والتجريف ومسح المعالم جرت بين ١٩٤٨ و١٩٤٩

وكانت تهدف الى تغييب المكان بعد تغييب الانسان، وتم ذلك على وجه السرعة لتثبيت الامر الواقع الذي لا رجعة عنه.

انهيار المجتمع المدني الفلسطيني

كان للنكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني العام ١٩٤٨ أثر بالغ في تدمير بنية المجتمع المدني، إذ زالت احياء بكاملها في المدن الفلسطينية المركزية، وفي مدن اخرى لم يعد اي فلسطيني، كصفد وطبريا وبيسان.

كان الهدف من وراء تدمير المؤسسات العربية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المدن منع أية امكانية لاستمرار وجود المجتمع الفلسطيني في طريقه نحو التقدم والتطور، وبالتالي حجزه ضمن اطار المجتمع الريفي محدود الخدمات والمؤسسات والتقدم. اضافة الى ربط من سمح له بالبقاء في المدن على قاعدة التبعية للمجتمع المدني اليهودي في اسرائيل. هذه التبعية [٥] فرضت حصر العرب الفلسطينيين في احياء فقيرة وضعيفة اجتماعياً- اقتصادياً لفرض سياسة الحصار والمراقبة كما هو الحال في احياء وادي النسناس والصليب في حيفا.

ولقد نصب شريط حديدي حول منطقة وادي النسناس لمنع السكان العرب من الخروج من هناك [٦].

وتركت سياسة تضييق الخناق التي فرضتها حكومات اسرائيل المتعاقبة والمجالس البلدية على المجتمع الفلسطيني في حيفا اثراً بالغاً تمثل بفقدان القدرة على اعادة بناء مؤسسات هذا المجتمع، اضف الى ذلك، وهذه نقطة مهمة في هذا السياق، ان هجرة داخلية حصلت من الجليل نحو حيفا في الاساس، وهذه الهجرة لم تساهم في اعادة البناء، لان المهاجرين في غالبيتهم العظمى لم يقطعوا صلاتهم بالقرية الام التي قدموا منها.

ولا يتوقف الامر عند غياب القدرة الذاتية على اعادة البناء فحسب، بل ان السياسة الاسرائيلية العامة وسياسة بلدية حيفا بشكل خاص نجحت في فرض نموذج استيعاب قطاعات واسعة من العرب في حيفا عن طريق استخدام سياسة «التعايش» التي تبنتها في حيفا مؤسسة «بيت الكرمة» وهي ما زالت قائمة وتعمل حتى اليوم، اذ تقوم هذه المؤسسة بتقديم خدمات متنوعة للمجتمع العربي ولبعض القطاعات من المجتمع اليهودي في المدينة بغاية «تهجين» العرب واستيعابهم ضمن سياق المؤسسة الاسرائيلية، وبالطبع تتوفر لدى هذه المؤسسة ميزانيات كبيرة، لا تستطيع بالمقابل اية موسسة عربية وطنية مستقلة ان تقوم بنشاطات موازية، للحد من عمليات الاستيعاب واسرلة المجتمع المدني الفلسطيني داخل اسرائيل. والمتمعن جيداً في برامج هذه المؤسسة تتبين له كثرة البرامج والنشاطات لتشمل كافة مناحي الحياة الثقافية والاجتماعية والفكرية. فمن جهة هناك عدم وجود نشاطات وطنية (أو انها قليلة) للحفاظ على عروبة عرب حيفا، تقابلها من جهة اخرى المؤسسة ذات الميزانيات والامكانيات .

هذا الوضع هو أحد أسباب عدم تمكن العرب من اعادة بناء مجتمعهم المدني المفكر والمثقف في حيفا. وطبعاً ينسحب هذا القول على المدن الاخرى: عكا ويافا واللد والرملة.

مشهد للهدم والدمار في الحسبة القديمة قرب جامع الجرينة

مبان سكنية هدمت في ١٩٤٨ في مفترق شارعي اللنبي والجبل

المحو المادي للمعالم العربية واستبدالها

شرعت الحكومة الاسرائيلية منذ اليوم الاول لاعلان دولة اسرائيل بانتهاج مخطط واسع وشامل يهدف الى هدم وازالة مبانٍ، بل احياء باكملها في حيفا وسواها من المدن الفلسطينية التي جرى ترحيل اهلها العام ١٩٤٨.

والسياسة الاسرائيلية في الهدم والمحو المادي يهدف لجعل فلسطين بلداً له صورة وشكلية خارجية جديدة لا تمت بأية علاقة للماضي التاريخي المادي المكون لفلسطين. ولا يمكن بالتالي العودة اليها او اعادة ابنائها للسكن والعيش فيها.

وهذا ما جرى في حيفا، فلم تتوقف العملية عند تهجير عرب حيفا العام ١٩٤٨، بل جرت عملية اسكان مهاجرين يهود في البيوت العربية لفترة زمنية انتقالية، ريثما تتم عمليات بناء مساكن شعبية في احياء اخرى من المدينة. اذ تم توطين فوري لـ٣٠٠ عائلة يهودية من المهاجرين الجدد، واستعملت خمسون شقة عربية كمبانٍ حكومية. وبالاجمال فقد تم استيعاب ٦٠٠٠ عائلة يهودية في حيفا حتى شهر تشرين الثاني العام ١٩٤٨ على حساب العرب المهجرين»[٧].

وخلال وبعد هذه الفترة جرت عمليات سلب ونهب لاموال النازحين، ولم تقتصر هذه العمليات على البيوت المفرغة من اصحابها بل شملت العمليات بعض العائلات العربية «التي لم يجرفها تيار الرحيل، او تلك الفئة القليلة التي استطاعت العودة... يقول حنا نقارة المحامي في مذكراته: وحين عدت الى البلاد وزرت بيتي لمعرفة ما حل به، رأيت الجارة اليهودية قد عادت الى شقتها، فاستقبلتني استقبالاً حسناً، واعلمتني ان رجال الهاغاناه جاؤوا وخلعوا باب شقتنا واخذوا اثاثها»[٨].

ويستذكر المرحوم ميشيل جبور جمال، أحد ابناء حيفا تفاصيل ما جرى اثناء سقوط حيفا بوصفه التالي: «... وغالباً ما كان اصحاب البيوت يرجعون لبيوتهم ليجدوا ان الجنود قد اعملوا فيها يد التخريب والسرقة، وهذا الامر يذكره من سكن منطقة الوادي في تلك الفترة» [٩].

وكذلك الامر ما جرى لحيفا القديمة داخل الاسوار، والتي كانت حدودها من ساحة الخمرة (ساحة الحناطير) غرباً والتي تعرف اليوم بـ«ساحة باريس» حتى البوابة الشرقية عند جامع الاستقلال. هذا القسم الذي حدده وبناه ظاهر الزيداني في منتصف القرن الثامن عشر، ومن جاء من بعده من حكام المدينة والمنطقة، قد أُزيل ومحي نهائياً عن الوجود ولم يبق منه أي أثر سوى بعض الحجارة المتناثرة هنا وهناك. واقيمت على اراضي المدينة القديمة داخل الاسوار مبانٍ اسمنتية حديثة شاهقة لا علاقة لتصاميمها المعمارية باجواء وتاريخ حيفا. وهذه الخطة غايتها تغييب المعالم المادية لحيفا العربية واستبدالها بمعالم جديدة.

وهناك مخطط جديد جرى الاعلان عنه قبل بضعة اشهر يهدف الى توسيع شبكة الشوارع التي تربط بين شارعي همجين (شارع الملك جورج سابقاً) وبين الخوري، اذ ان بلدية حيفا اصدرت اعلاناً يقضي بهدم خمسين منزلاً على طوال هذين الشارعين. معنى ذلك هدم بيوت عربية، اقيم بعض منها في مطلع القرن العشرين، وايضاً – وهذا الامر هو الاهم – تشريد ٩٨ عائلة عربية تسكن في هذه البيوت، ولا تملك اية امكانية بديلة. ولم تقدم البلدية أو أية جهة رسمية اقتراحات لسكن بديل. وعند مساءلة الجهات البلدية والحكومية المختصة، يمتاز جوابها بسياسة

مبنى سكني ومكاتب في ساحة مدرسة الفرير (ساة الهاغاناة اليوم)، هدمت اثناء وبعد معركة سقوط حيفا

التهرب والقاء المسؤولية على اطراف اخرى.

يبدو واضحاً وجلياً انه منذ الاعلان عن اتفاقيات اوسلو، اتبعت بلدية حيفا منهجية واضحة في تصفية ما تبقى من معالم حيفا العربية كي لا يبقى أي مجال للاشارة على الاقل الى وجود معالم عربية، وبالتالي لن تكون هناك محاولات للمطالبة بتعويضات مالية.

الغاء آثار فلسطينية

ضمن مخطط هدم المعالم العربية المادية في حيفا، جرت وتجري عملية الغاء للآثار الفلسطينية، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر، هدم سور حيفا القديم الذي احاط المدينة، ولكنه لم يقيّد عمليات البناء فيها، اذ اقيمت مبانٍ كثيرة واحياء خارج حدود السور منذ منتصف القرن التاسع عشر، ولم تقتصر عمليات الهدم على ازالة السور، بل شملت الاسواق القديمة: سوق الابيض وسوق الشوام والحسبة، وهذه من المعالم المعروفة في حيفا القديمة، لانها كانت مبنية كقصبة تشبه الى حدّ ما تلك التي في نابلس والقدس.

وكذلك هدمت داخل الاسوار مبانٍ قديمة تعود ملكيتها لعائلات معروفة لعبت ادواراً اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية في حياة المجتمع الفلسطيني مثل: الحسن، الخمرة، مراد، الطويل.... وهدمت بيوت فخمة في حيفا شكلت معالم مهمة تدل على رقي وتطور المدينة وحياة سكانها، مثل بيت آل الخوري الذي كان من البيوت الكبيرة، واقيم على ارضه مبنى حديث يحمل اسم «برج الانبياء– مجدال هنفيئيم». وكان بالامكان المحافظة على هذا البيت واعادة ترميمه، ولكن من الثابت ان الاستعجال في التخلص منه هو الذي وجه بلدية حيفا نحو هدمه، لانه في هذا البيت جرت عملية مقاومة شديدة جداً خلال هجوم قوات الهاغاناه من الهادار باتجاه البلدة التحتا، وفيه حسمت المرحلة الاولى من معركة سقوط حيفا والتي اطلق عليها «خطة المقص – مسبرايم» بحسب الهاغاناه. وتم خلال العمليات العسكرية العام ١٩٤٨ وما بعدها هدم وازالة معالم اثرية اخرى مهمة في المدينة مثل مبنى سكة حديد الحجاز، اذ ان ما تبقى منه هو فقط جزء بسيط يستخدم كمكاتب لمتحف القطار الذي اقيم في موقع السكة القديمة.

وكان رئيس الحكومة المؤقت آنذاك داڤيد بن غوريون هو الذي اصدر اوامره لوحدة عسكرية خاصة للقيام بعمليات الهدم، اثناء تواجده في حيفا بعد سقوطها مباشرة، وحملت هذه العملة اسم «شكمونا» [١٠] وهو اسم حيفا القديمة، وتمت في اشهر ايار – تموز ١٩٤٨.

وتندرج عمليات الغاء المعالم الاثرية الفلسطينية في حيفا ضمن سياسة المحو المادي التدريجي للمعالم العربية في حيفا، والغائها بغرض تغييبها، وبالتالي العمل على نسيانها بواسطة بناء معالم جديدة لا علاقة لها بالذي كان، وايضاً تهديد مواقع لها صلة بالتراثين الديني والتاريخي الاسلامي الفلسطيني لحيفا، كما حصل لمقام الخضر في حيفا الذي جعلته بلدية حيفا والحكومة الاسرائيلية مغارة الياهو؟! (انظر الصورة).

تشويه المعالم المادية

لم تتوقف السياسة الاسرائيلية عند حدّ ازالة معالم عربية في حيفا، بل تعدتها نحو تشويه المعالم المادية التي جرى القرار بإبقائها، فمبانٍ معينة اضيفت عليها عدة طوابق، ما ادى الى تشويه اقسامها الاصلية من حيث شكلها وطراز بنائها.

اضف الى ذلك بناء طوق مبان حول مواقع ذات دلالات عربية ووطنية، كما جرى لكنيسة السيدة في البلدة القديمة والتي يعود تاريخ بنائها الى منتصف القرن التاسع عشر، حيث اقيمت من حولها وفي كل الجهات بنايات اسمنتية ضخمة ذات طوابق كثيرة ادت الى تطويق مبنى الكنيسة واختفائه داخل هذه المباني.

ولم تعد الكنيسة على مرأى من عيون القادمين او المغادرين الى ومن حيفا كما كان الحال في سنين خلت.

وكذلك الامر بالنسبة لجامع الجرينة او الجامع الكبير الذي يعتبر معلماً مهماً من المعالم التاريخية لحيفا العربية، ولوجود برج الساعة الذي اقيم لذكرى الجلوس السلطاني للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، اذ ان هذا المبنى التاريخي كان الاكثر ارتفاعاً في المدينة القديمة، وكان برج الساعة علامة اهتداء لكل من دخلها.

اما اليوم فلم يعد هذا الجامع وبرجه سوى «مبنى قزم» امام ناطحة ضخمة اقيمت الى جواره، اصبحت الناطحة الجديدة معلماً مادياً يثير دهشة كل من يدخل او يخرج من حيفا من جهتها الشرقية. وهكذا غاب جامع الجرينة وبرج الساعة عن مجال الرؤية ولم يعد معلماً ذا دلالة.

مبان سكنية هُدمت في البلدة القديمة

التشويه الثقافي – تزييف الاسماء العربية

شمولية السياسة الاسرائيلية في محو والغاء المعالم العربية للمدينة العربية طالت، وما تزال، تطال الاسماء العربية داخل المدن، واقصد بها اسماء الاحياء والحارات والمواقع والشوارع وحتى الازقة.

وللاسماء العربية في حيفا دلالات مكانية وثقافية وحضارية وحياتية، وهي جزء لا يتجزأ من مبنى المدينة تاريخياً: ماضياً وواقعاً حاضراً.

فالاسماء العربية في حيفا لها صلات مع شخصيات تاريخية وسياسية واقتصادية، وثقافية ودينية وعائلية واجتماعية، وهذه الاسماء في حالة من صراع البقاء بين الحفاظ على اقل عدد منها وبين سياسة المحو والتغييب التي تمارسها السياسة الاسرائيلية من خلال بلدية حيفا ومؤسساتها وهيئاتها.

منذ اليوم الاول للاحتلال الاسرائيلي لفلسطين واقامة دولة اسرائيل شرعت بلدية حيفا – وهكذا فعلت بقية السلطات البلدية الاسرائيلية – في الغاء اسماء مواقع عربية واستبدالها باسماء عبرية وصهيونية واسرائيلية، لم تأت عملية الالغاء في موجة واحدة، بل على موجات متواصلة كي لا تثير ردود فعل قوية من قبل معارضي سياسة التغيير او من العرب مواطني حيفا بشكل خاص، وأيضاً لتحافظ بلدية حيفا على ماء الوجه في كونها رافعة شعار الاخوة والتعايش.

السياسة التي اتبعت في تغيير الاسماء واستبدالها باخرى جرت في الاحياء والشوارع [11] التي تم ترحيل اهلها وسكانها عنها مباشرة العام ١٩٤٨، فاختيرت اسماء لها دلالات عبرية، مثلاً: استبدل اسم «المأمون» بـ«افي مأمين» واسم «الحسن» بـ«حوسن» وتسميات اسرائيلية، مثلاً: استبدال اسم شارع «احمد شوقي» بـ«غوش عتصيون» واسم «الملوك» بـ«هعتصمئوت» (الاستقلال) وشارع «صلاح الدين الايوبي» بـ«هجيبوريم» (الابطال). وشارع «البرج» بـ«معليه هشحرور» (مطلع التحرير) وتسميات صهيونية مثلاً: استبدال اسم شارع «العراق» بـ«كيبوتس ثمالويوت» (تجميع الشتات) واسم شارع «الجبل» بـ«الصهيونية».

والمدقق جيداً في عمليات تغيير واستبدال الاسماء، يخلص الى النتيجة ان الاسماء الجديدة تحمل دلالات

محطة سكة حديد الحجاز في أواخر العشرينات
(اليوم محطة حيفا الشرقية)

توراتية وصهيونية واسرائيلية دون ان يكون لها علاقة –في كثير من الاحيان– بالمكان واحداثه، فكثيرة هي الشوارع التي تحمل اسماء لشخصيات يهودية او اوروبية او اميركية لا علاقة لها بالمكان سوى علاقتها بالصهيونية او اسرائيل مثل استبدال اسم شارع «الشاطئ الازرق» بـ«يوبرت همغري».

وجدير بالذكر ان استبدال وتغيير الاسماء العربية للشوارع انسحب ايضاً على الاحياء السكنية والتلال والاودية داخل حيفا والمناطق المحيطة بها. فالحي السكني الذي حمل اسم «وادي الجمال» اصبح اسمه «حي عين هيام» (اي عين البحر)، علماً ان سكان الحي (٦٠٪ عرب) يستعملون الاسم العربي. و«وادي عبد الله» اصبح «وادي عوفاديا»، و«تلة الوردية» اصبحت «تلة فارديا» و«ارض الرمل» اصبحت «شيمن» (لوجود مصنع شيمن للزيوت)، و «النبي شعلان» اصبح «نافيه شأنان»، وغيرها.

ولم تتوقف حملة التشويه عند هذا الحدّ، بل بلغت نطاق اللافتات والاشارات الموجهة داخل حيفا وعند مداخلها. والامر ينسحب على حالة اللافتات في كل البلاد. فالاسماء العربية او المترجمة عن العبرية تكتب بتشويه كبير، حتى ان القارئ في كثير من الاحيان لا يفهم ما هو مكتوب. فالتشويه يشمل النقص في حروف الاسماء، غياب التنقيط لبعض الحروف، صغر حجم الحروف مقارنة مع الاسماء ذاتها باللغتين العبرية والانكليزية، وأحياناً كثيرة لا توجد اسماء بالعربية، بل الاكتفاء باللغتين الأخريين.

ولتوضيح ما ورد في الفقرة السابقة اقدم هنا بعض النماذج لمثل هذه المغالطات، من المفروض ان يكتب الاسم «طريق اللنبي» هكذا، يكتب هذا الاسم على معظم اللافتات بالترجمة العبرية «ديرخ اللنبي»، اما الانكليزية فيكتب صحيحاً: Allenby Road وكذلك الامر بالنسبة لـ «جادة روتشيلد» تكتب بالعربية «سدروت روتشيلد وبالانكليزية Rotchild .Blud، اي ان النصين بالعبرية والانكليزية يكتبان بشكليهما الصحيح، اما بالعربية فيعتمد اسلوب العبرنة للكلمة وكتابتها بحروف عربية.

ونموذج آخر في هذا السياق يتعلق بترجمة اسماء الشوارع الى العربية عن العبرية، وفي الانكليزية تكتب بحسب اصولها الصحيحة، مثلاً: «شارع مار يوحنا» يكتب بالعربية بحسب الاسم العبري «شارع يوحنان هكدوش» بينما بالانكليزية « St. John Street» والامثلة حول هذا الجانب كثيرة جداً.

يحمل هذا التوجه في باطنة وظاهره تشويه الاسماء العربية اولاً، ثم تزييف الكتابة وثالثاً يترك اثراً عميقاً لدى من لا يعرف الموضوع او لدى الاجيال الجديدة التي تأخذ بلفظ الاسماء بالعبرية دون العربية، وهكذا تتجذر عملية المحو الثقافي– المكاني للاسماء العربية.. والاخطر من ذلك ان يتعرض العرب الى كتابة هذه الاسماء بشكل خاطئ، استناداً الى ما هو ظاهر فوق اللافتات واليافطات في الشوارع.

وتتسع دائرة تغييب اللغة العربية وثقافتها لتشمل عدم وجود لافتات موجهة في دائرة السكك الحديدية، انما الاكتفاء باللغتين العبرية والانكليزية، وينسحب الامر ايضا على شركتي الكهرباء والاتصالات (بيزك)، اذ ان مكاتبها المركزية في حيفا تخلو من الاشارات واللافتات العربية، فيضطر المواطن المراجع لهذه الدوائر ان يتحدث بالعبرية وان يستخدم الاصطلاحات بالعبرية دون اللجوء الى العربية. وهكذا يفتقر قاموس العربي الى الكلمات العربية. وهذه السياسة هادفة في صميمها الى قطع العلاقة الثقافية واللغوية بين العربي وبين اصوله والزامه قهراً بالتبعية للعبرية ومصطلحاتها ومفاهيمها، وبالتالي تتم عملية الغزو في المصطلحات والمفاهيم، وتنتهي هذه العملية بالاستيعاب شبه الكلي للعبرية في حياة الانسان العربي، وتقهقر العربية وتراجعها في حياته اليومية والفكرية والثقافية والقومية.

ساحة الخمرة (وتعرف شعبيا بساحة المناطير)-(ساحة باريس حاليا)

مجتمعان منفصلان في مدينة واحدة

رغم محاولات السياسة الاسرائيلية العامة والمطبقة في السياسة البلدية في حيفا لاظهار ديمقراطية الدولة وهيئاتها وميولها للتعايش مع العرب سكان البلاد؛ الا ان الثابت والظاهر جلياً في حيفا هو سعي هذه السلطات الى تطبيق مبدأ التعايش المنفصل كلية، فللعرب احياء اشبه بالغيتوات ولليهود احياء حديثة ومتطورة جداً مع كافة الخدمات.

اذاً، في حيفا مجتمعان منفصلان بالكلية، رغم شكلية التعايش المعلن عنه، فالعرب في احيائهم ولهم مدارسهم ومؤسساتهم الخدماتية الاخرى، وهي معظمها جمعيات اهلية وخاصة، والخدمات التي تقدم من قبل البلدية تحمل صفة خدمات مخصصة للوسط العربي في حيفا، وهذا دليل على نسخ السياسة العامة على السياسة الخاصة في حيفا.

تنفذ الفعاليات والانشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للعرب في حيفا ضمن حدود مجتمعهم وبيئتهم القريبة، يسيطر عليهم مبدأ التبعية في مجالات عدة، اهمها الحاجة الى الخدمات اليومية والحياتية، ويتوجب عليهم اللجوء الى السلطات المختصة وفي مقدمتها البلدية التي تعرف كيف تقوم بتقديم الخدمات للعرب كعرب، وليس كمواطنين متساوي الحقوق، ويمكن ملاحظة الفوارق والفجوات في مجمل الخدمات التي تقدمها البلدية في حيفا من خلال جولة قصيرة داخل احياء المجتمعين في المدينة: المجتمع العربي والمجتمع اليهودي.

يجب التنويه والاشارة هنا الى مسألة في غاية الاهمية، وهي ان المؤسسات التعليمية العربية في حيفا من حضانات وروضات وابتدائيات وثانويات هي خاصة وتابعة لهيئات وجمعيات مسيحية عربية واجنبية تقدم خدمات لحوالي ٧٠٪ من العرب في حيفا، وهي بذلك تقوم بتأدية دور وطني وانساني مهم من الدرجة الاولى، وفي الوقت ذاته توفر اموالاً طائلة على ميزانية وخزينة البلدية والمؤسسات الحكومية من مبانٍ ومنشآت وفعاليات ونشاطات، مع العلم ان العائلات التي ترسل اولادها الى مثل هذه المؤسسات الخاصة تدفع اقساطاً تعليمية باهظة، وتدفع في الوقت نفسه ضريبة الاملاك (المسقفات ـ الارنونا) للبلدية كاملة دون نقصان فيها، وضريبة المسقفات هذه يدرج قسم منها ضمن ميزانية التربية والتعليم لبلدية حيفا. اذن تستفيد السلطة البلدية من هذا التوفير من جهة ومن استمرار جباية الضريبة. تستثمر هذه المداخيل في المجتمع اليهودي داخل المدينة، ويوزع الفتات من الميزانية على المجتمع العربي.

وضمن خطوات فحص معطيات التعليم العربي في حيفا والتي قام بتنفيذها الباحث الاقتصادي يوسف خوري لحساب مكتب شتيل في حيفا، تطرق الى كلفة بناء مدارس بديلة لمدارس عربية أهلية في المدينة[١٢]، فتوصل الى ضرورة رصد المبلغ التالي (للبنايات دون التأثيث): ٥٢,٨٨٤,٠٠٠ شيكل جديد.

وعند عرضة التكلفة الطالب في الاطارين: الثانوي النظري والثانوي الصناعي في المدارس العبرية والعربية توصل الى ما يلي:

أ) تكلفة طالب ثانوي في مدرسة صناعية لميزانية [١٣] العام ٢٠٠١:

الطالب اليهودي = ١٧,٦٠١ شيكلا

الطالب العربي = ١١,٦٥٧ شيكلاً

ب) تكلفة طالب ثانوي في مدرسة نظرية لميزانية [١٤] لعام ٢٠٠١:

الطالب اليهودي = ١٦,٤٥٤شيكلاً

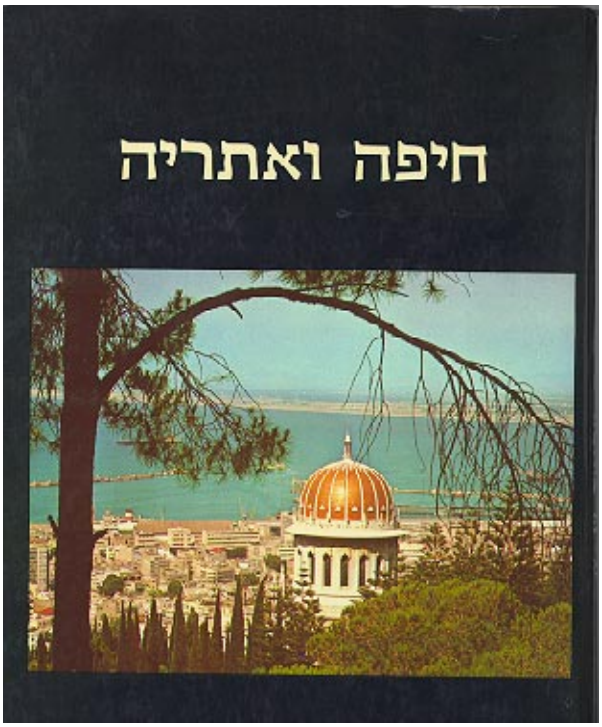

حيفا ومعالمها: بالعبرية والانكليزية فقط

الطالب العربي= ٧٨٨ ,١٤ شيكلاً

ومعطى آخر يكشف لنا الفوارق بين المجتمعين (تطرقنا فقط لمجال التربية والتعليم) من خلال نتائج امتحانات البغروت، والعينة لعام ١٩٩٩:

– نسبة النجاح في امتحانات البغروت (انهاء الدراسة الثانوية) لمجمل الطلاب العرب في حيفا = ٦٢٪.

– نسبة النجاح في امتحانات البغروت لمجمل الطلاب اليهود في حيفا=٧٠٪، وهذا دليل آخر على الجهود التعليمية المستثمرة في الوسط اليهودي وغيابها عن الوسط العربي. طبعا يدور الحديث عما تبذله المؤسسة الرسمية المكلفة بالتعليم.

وعلينا التنويه هنا الى ان النسبة اعلاه في المجتمع العربي في غالبيتها العظمى هي في المدارس غير الحكومية والتي تعرف بالمدارس الخاصة او الاهلية.

وخلال معالجته لقضية التسرب في جهاز التعليم العربي الرسمي في حيفا، يتبين لنا ان نسبة المتسربين في بداية المرحلة الاعدادية (أي: الصف السابع) تصل الى ١٢٪ ونسبة المتسربين في بداية المرحلة الثانوية (أي: الصف العاشر) تصل الى ٢١٪ اما نسبة المتسربين في الحادي عشر فهي ٨٪ وفي الثاني عشر ٢٪ أي ان مجموع نسب الطلاب المتسربين حتى نهاية المرحلة الثانوية تصل الى حوالي ٣٠٪.

بمعنى آخر ان ٣٠٪ من الطلاب العرب في حيفا لا ينهون المرحلة الثانوية من دراستهم، ويُلفظون الى سوق العمل الاسود والشاق [١٥].

ويلخص يوسف خوري أسباب التسرب في نقاط ثلاث: ١– مستوى تحصيلي متدن في المدارس الرسمية. ٢– غياب آليات علاجية للطلاب الضعفاء ٣– قوة الجذب الكامنة في المدارس الاهلية من حيث مستوى التحصيل.

وفي اشارتنا الى وجود مجتمعين منفصلين في مدينة واحدة نؤكد ذلك من خلال انفصالية المؤسسات والخدمات المقدمة لسكان المدينة.

وما قدمناه سالفاً ما هو الا عينة او نموذج لسياسة الفصل المتبعة من قبل المؤسسات الاسرائيلية تجاه السكان، ونهج سياسة التجزئة والتبعية التي كنا قد اشرنا اليها أيضا.

طقوس التعايش في حيفا

تدعو السلطة المحلية في حيفا الى التعايش المشترك بين سكان المدينة، وتسعى الى تبني برامج ومشاريع لتؤكد هذا التعايش، وفي فحص وتدقيق لهذا التوجه يتبين عدم وجود تعايش مشترك في هذه المدينة، التعايش الذي تتغنى به السلطة المحلية يتمحور في تحويل حي وادي النسناس تدريجياً (وهو احد الاحياء العربية الذي تتركز فيه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعرب في حيفا) الى محمية فنية يأتي اليها اليهود سكان المدينة ومن خارجها للسياحة ومشاهدة بعض الاعمال الفنية التي وضعت في عدة مواقع من الحي، بدون علاقة مع المكان وبدون استشارة سكان الحي.

وبالمقابل لا يوجد أي برنامج او مشروع لجعل حي يهودي مركزاً لنشاطات وفعاليات التعايش في حيفا. هذا لا يعني تحويل حي وادي النسناس الى مركز للتعايش المعلن، بل جعل سكانه العرب واجهات واجساماً ليتمتع برؤيتهم اليهود.

ولا تتوقف طقوس التعايش عند هذا الحدّ، بل ان مؤسسة بيت الكرمة التي تتبنى المشروع تقوم بتنفيذ جولات ارشادية للزائرين اليهود. ويقوم بالارشاد فيها من لا علاقة له بالسياحة او التاريخ، وتجري عمليات تأليف قصص وروايات لا صلة لها بالموقع نفسه، اضافة الى تزوير حقائق واقحام اسماء شخصيات لا علاقة لها بالحي او جواره، كل هذه العمليات من اجل بناء تاريخ زائف يتحول الى حقيقي، وذلك على حساب الوجود العربي الفلسطيني في حيفا، وبالتالي تزول الرواية الفلسطينية الاصلية والاصيلة عن الوجود، وما يبقى هو التأريخ المتأسرل. وكان لي نصيب ان استمعت الى عدة مرشدين من هذا القبيل ما اثار غضبي

واستيائي مرات كثيرة واشرت الى ذلك امام المرشدين وبعض المسؤولين عنهم.

تجري طقوس التعايش في حي وادي النسناس دون غيره من الاحياء في حيفا منذ سنوات عدة، اذ اعلنت السلطة المحلية (البلدية) انها تبرز اهمية التعايش من خلال مصادفة وقوع اعياد الحانوكا (الانوار) عند اليهود، وشهر رمضان المبارك وعيد الفطر السعيد عند المسلمين، وعيد الميلاد ورأس السنة الميلادية عند المسيحيين في شهر واحد، والطقوس في اظهار التعايش من خلال ما سمي بـ«عيد الاعياد»، أي: استغلال المناسبات الدينية لتنفيذ المشروع والمخطط، ولكن بالمقابل هنالك مخطط رهيب تنفذه بلدية حيفا في الحي ذاته بصمت وشبه سرية، وهو عبارة عن تفريغ بيوت ومنازل من ساكنيها عبر الاعلان مسبقاً انها خطرة للسكن واغلاقها ثم هدمها دون ايجاد حلول بديلة للسكان، بل تشتيتهم في نواحٍ مختلفة من المدينة، ويشمل مخطط الهدم عشرات البيوت في حي وادي النسناس وجواره، لتنفيذ توسيع شبكة المواصلات وتخفيف حركة السير على بعض المناطق في المدينة، ولكن على ارض الواقع فإن هذا المخطط سيؤدي الى تفريغ جزء كبير من حي وادي النسناس في ظل طقوس التعايش، والمخطط بحدّ ذاته لا يخدم سكان الحي، بل احياء اخرى في المدينة يتم تخفيف السير عنها.

اضف الى ذلك ان استغلال حي وادي النسناس لتحويله الى مواقع فنية يثير عدة شكوك، وفي مقدمتها امكانية تحويل الحي الى قرية فنانين، أُسوة بحي العجمي في يافا بعد ان تم تفريغه من سكانه العرب، وهذا يعني تدمير الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية بالمفهوم الجماعي لعرب حيفا، وبالتالي توزيعهم في احياء مختلفة في المدينة مثل حي عباس وشارع المطران حجار الواصل بين عباس وطريق جبل مار الياس (ستيلا مارس). هذا التوزيع سيؤدي حتماً الى زوال صفة التركيبة الجماعية المتماسكة عند العرب في حيفا، ولا يتوقف الامر عند هذا الحد، بل تحويل معالم حي وادي النسناس الى صالات ومحلات فنية بعد تشويه المعالم بكاملها.

ولقد اتبعت السلطة البلدية في حيفا منهجية التفريغ والتزييف والتشتيت مع احياء عربية اخرى كحي محطة الكرمل للاستفادة منه في تطوير وتوسيع مرافق الميناء المحاذية للحي. وكذلك ما تفعله هذه السلطة في حي الحليصا الواقع عند السفوح الشرقية لمدخل حيفا، وهو حي عربي تسكنه شرائح سكانية ضعيفة اجتماعياً – اقتصادياً. فالمخطط في الحليصا هو توسيع شبكة المواصلات بواسطة هدم منازل ومصادرة اراض للمنفعة العامة، وما قامت به السلطة البلدية هو تشجيع مبادرين ومقاولين لاقامة مبان ذات شقق كثيرة في بعض مواقع الحي بعد ازالة المباني العربية، وبيع هذه الشقق للمسرحين من الخدمة العسكرية وللقادمين الجدد، اما السكان الاصليون فلم يقدم لهم البديل، حتى في المباني المقامة على اراضيهم، لان ثمنها غالٍ ولا يملكونه، عندها يتم البحث عن سكن بديل في مواقع اخرى من المدينة او حتى خارجها، كما حصل لعدد كبير من العائلات العربية التي اضطرت للسكن في شفا عمرو والناصرة وعسفيا وغيرها.

لم ترحم طقوس التعايش هذه العرب في حيفا، ولم ولن تكون في صالحهم على الاطلاق لانها تخفي وراءها مخططاً رهيباً اساسه هو تنفيذ السياسة الاسرائيلية الرسمية لتفريغ المدن من العرب، وتمزيق شملهم، واضعاف بنيتهم الاجتماعية والثقافية المشتركة، التي سعوا الى اعادة بنائها على مدار عشرات السنين بعد نكبتهم العام ١٩٤٨.

تغييب العرب في اوراق البلدية الرسمية واصداراتها

تصدر بلدية حيفا نشرات واصدارات كثيرة بالعبرية، وكذلك بلغات اخرى كالروسية والانكليزية، ولكنها لا تصدر أي شيء بالعربية يتعلق بفعالياتها ونشاطاتها، الا عشية حملات الانتخابات للسلطات البلدية.

اصدارات ونشرات البلدية لكونها سلطة محلية، يجب ان تكون موجهة لكل سكان المدينة، ولكن على ارض الواقع هي موجهة للمجتمع اليهودي دون العربي، وهذا طبعاً جزء من فرض قاعدة ومبدأ الفصل بين المجتمعين، لتغييب المجتمع العربي.

غياب نشرات واصدارات تفصيلية لها علاقة بما يجري داخل السلطة البلدية المحلية واخبار المدينة، هو جزء من السياسة الاسرائيلية العامة لابعاد العرب عن معرفة ما يجري، وبالتالي عدم مشاركتهم في الحياة العامة للمدينة او البلدة التي يعيشون فيها.

وتبين لنا بعد ان فحصنا بعض ما تصدره البلدية غياب العرب في حيفا عن هذه الاصدارات او المعلومات الواردة في نشرات البلدية الاعلامية، وكذلك ما ينشر عن العرب كمواطنين او سكان في حيفا ما هو الا النذر اليسير من المعلومات، وهو محصور في مجال كون العرب في حيفا يعيشون في حي وادي النسناس والذي فيه سوق لبيع الخضار والحمص والفول[١٦].

اما كتاب «حيفا عاصمة الشمال» الصادر عن بلدية حيفا العام ١٩٩٥، فهو باللغتين العبرية والانكليزية، كل على حدة، ولم يصدر الكتاب بالعربية، ومراجعة لمواد هذا الكتاب في باب «اللمحة التاريخية» تؤكد عملية تهميش وجود ودور العرب عبر تاريخ هذه المدينة وعلاقتهم ببقية

ابناء شعبهم في فلسطين والاقطار العربية الاخرى المجاورة لفلسطين.

اضف الى ذلك عملية منهجية في تغييب المعالم العربية من خلال مواد وصور الكتاب، وابراز معالم يهودية – اسرائيلية حديثة العهد، للاشارة الى دور اليهود في تطوير وتقدم المدينة ابتداءً من الانتداب البريطاني.

والملاحظ غياب اللغة العربية في معظم الاوراق الرسمية والمراسلات، فعلى سبيل المثال اوراق ومغلفات قسم المعارف بالعبرية فقط، رغم انها تستخدم في المدارس الرسمية.

السرو والكينا حلاّ مكان الزيتون والسنديان

التغييرات التي جرت وما تزال تجري في معالم البيئة النباتية الفلسطينية داخل المدن المختلطة أو بين المدن والقرى في مختلف مناطق البلاد تفوت الكثيرين.

وتبرز هذه الناحية بشكل واضح في حيفا، إذ ان الاحياء العربية او الاحياء القريبة منها كانت مليئة بشجر الزيتون والسنديان والخروب والتين، حتى ان اهالي حيفا كانوا قد اطلقوا على شارع اللنبي قبل اسمه هذا «حي الزيتون» لكثرة الزيتون ووفرته فيه، وما تزال بعض اشجاره اليتيمة والمختفية بين البيوت السكنية تشهد على قدمها وعراقتها، وهذه الاشجار بحسب تقديرات الخبراء تصل الى عمر يتجاوز الـ٤٠٠ سنة، وهذا دليل على سكن العرب الفلسطينيين هذه المدينة من عدة قرون.

ما حدث وتم ابتداء من العام ١٩٤٨ هو اختفاء مئات اشجار الزيتون والسنديان واستبدالها باشجار السرو والكينا وغيرها من الاشجار التي لم تكن أرض فلسطين تعرفها من قبل.

لاختفاء الزيتون دلالة في اختفاء البنية النباتية الفلسطينية الاصلية والاصيلة والتي تميز علاقة الفلسطيني بالمكان وارتباطه به كارتباط الزيتون عمقاً وتاريخاً بارض فلسطين، وان استبدال الاشجار ينكر وجود الزيتون وبالتالي ينكر الوجود الفلسطيني في هذه المدينة. فالعين لن ترى الزيتون والسنديان والخروب الذي انتشر في حيفا وضواحيها، بل ان عينه ترى اشجاراً اخرى، ما يجعل الانسان العادي والبسيط يعتقد ان هذه الاشجار هي الاصل، ولا يعرف الاصل الحقيقي على الاطلاق.

وتندرج عملية تشجير حيفا من جديد باشجار اخرى ضمن السياسة الاسرائيلية العامة ومخططات الكيرن كييمت ودوائر الاحراش الهادفة الى تغيير المعالم العربية الفلسطينية في كل انحاء البلاد لقطع علاقة التاريخ الفلسطيني بهذه الارض، وجعل التاريخ اليهودي والصهيوني والاسرائيلي هو تاريخ هذه الارض.

ان تأثير هذه السياسة المدروسة جيداً كبير جداً وعميق على الاجيال العربية الفلسطينية الصاعدة التي ان كانت لا تعرف تاريخها لاسباب عدة فان عيونها لا تستطيع ان تعرف ما كان موجوداً لانه لم يعد موجوداً، وما نراه هو الذي ستعتبره الاصيل والاصلي.

العرب والعربية غائبون في موقع بلدية حيفا على الانترنت

واحد من فروع مخطط تغييب المعلومات عن العرب في حيفا هو عدم وجود معلومات وتفاصيل واحصائيات على موقع الانترنت الخاص ببلدية حيفا، يعمل هذا الموقع منذ اكثر من ثلاث سنوات. وتظهر فيه المعلومات والتعليمات التي تنشرها ادارة البلدية باللغات: العبرية والانكليزية والروسية، اما العربية فلا وجود لها على هذا الموقع، سوى ظهور كلمة «قريبا...» وبالعبرية!!، وهذه الكلمة تظهر باستمرار منذ تأسيس الموقع وبدء العمل فيه.

المتفحص للمعلومات الواردة باللغات المذكورة يتبين له حجم المؤامرة التاريخية والواقعية والانسانية، فالموقع يتجاهل دور العرب في بناء حيفا عبر التاريخ ومساهمتهم في المجالات الحياتية المختلفة، وعلاقتهم مع هذه المدينة ووجودهم، وينسحب التجاهل على المواقع والمعالم العربية العامة والدينية كالمساجد والكنائس، بل يجري التأكيد وبزخم كبير على المواقع والمعالم اليهودية والاسرائيلية كالكنس والمؤسسات التعليمية والصناعية والفنية والمتاحف ..الخ..

خلاصة:

«حيفا لم تُمسح من خريطة هذا الوطن.. لكن معالمها تتغير وتتبدل، حيفا عتيقة وحيفا جديدة.. واحدة نعرفها نحن وواحدة لا يعرفها الا اولئك الذين تمر في ذاكرتهم ايام البوابة الشرقية وسوق الشوام وبندر التجار والقشلي.. كلما مرت السنوات الطويلة. نذكر الكثير وفي الذاكرة تهترئ اكثر الاشياء.. تختفي.. يأكلها صدأ هذه الايام، تتحول الى صور وخيالات تنخز في القلب وتجرح العاطفة...»[١٧].

هذا ما حاولنا ان نبينه في مبحثنا هذا: ان حيفا ما زالت موجودة ولكنها تتعرض الى سياسة تهدف الى محو وتغيير المعالم العربية فيها، كما حصل ويحصل لبقية المدن الفلسطينية.

ولا شك في ان العينات والنماذج التي قدمناها تشكل مجموعاً كاملاً

ضمن مركبات السياسة الاسرائيلية في ازالة المعالم العربية في المدن وتغييبها عن التاريخ.

يبقى ان نذكر هنا ان من الضروري جداً العمل الدؤوب من اجل الحفاظ على المتبقي من المعالم من خلال نضال مدروس ومخطط له لتحقيق هذه الغاية، ويتعلق الامر بضرورة المطالبة بتدريس التاريخ الفلسطيني رسمياً في المدارس او السعي من قبل الجمعيات الشعبية والاهلية الى خلق طواقم لتدريس الموضوع، وتقوية العلاقة بين الناس ومدنهم، لان مدنهم هذه هي حضارتهم وثقافتهم.

ملاحظات ومصادر

١- مذكرة شماي كاهان سكرتير موشي شاريت بين ٥٣-١٩٥٤ حول «ملف شؤون اللاجئين»، منشورة في مقال غبرييل بتربرغ «حالات المحو» في مجلة الكرمل (رام الله)، خريف ٢٠٠١، عدد ٦٩، ص ١٩٤.

٢- غبرييل بتربرغ.م.س.ص ١٩٥.

٣- بني موريس. طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين (وثيقة اسرائيلية) اصدار - دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية عمان - الاردن ١٩٩٣. ص٩٦.

٤- المصدر السابق ص ٩٦.

٥- يستعرض د. ثابت ابو راس في مقالته «السلطات المحلية العربية في اسرائيل: في البحث عن مكانة» ضمن اصدارات مركز الجليل للابحاث الاجتماعية في حيفا، والصادر في ايلول ٢٠٠١، نموذج «التحكم» الذي وضعه لوستيك ويشير فيه الى حالة الاقلية الخاضعة للاغلبية الحاكمة وذلك في ثلاثة عناصر: التجزئة والتبعية والاستيعاب. وهذا ما ينطبق على الاقلية العربية في اسرائيل، ويمكن فحصه بعمق في المدن المختلطة، ص ٥.

٦- حسين اغبارية، حيفا التاريخ والذاكرة، اصدار: جمعية التطوير الاجتماعي- حيفا ٢٠٠١، ص ١٤٧.

٧- المصدر السابق، ص ١٥٤.

٨- نقلاً عن المصدر السابق ص ١٥٣.

٩- من كتاب يحوي مقالات له صدر بعد وفاته بعنوان: ومضات خواطر، حيفا ١٩٩٨، ص ١٠٩.

١٠- اغبارية.م.س. ص ١٥٧.

١١- حول موضوع الشوارع العربية في حيفا وسياسة تغيير وتبديل الاسماء الى اسماء عبرية وصهيونية واسرائيلية راجع كتابنا: شوارع حيفا العربية، اصدار جمعية التطوير الاجتماعي الطبعة الثانية، حيفا، ١٩٩٩.

١٢- يوسف خوري، جهاز التربية والتعليم في حيفا (معطيات) اصدار مكتب شتيل في حيفا، حزيران ٢٠٠٠، ص ٢٥.

١٣- يوسف خوري، جهاز التربية والتعليم في حيفا (معطيات) مختلفة للسنة ٢٠٠١، اصدار شتيل في حيفا، حزيران ٢٠٠١، ص٤.

١٤- م.س.ن.ص.

١٥- يوسف خوري، معطيات عام ٢٠٠٠ اعلاه ص ٢٨.

١٦- «حيفا لنا» كتاب معلومات من اصدار وزارة المعارف قسم البرامج التعليمية والتربوية، وقسم المعارف في بلدية حيفا ١٩٩٩، ص ٧٧. (الكتاب باللغة العبرية).

١٧- سلمان ناطور «وما نسينا» رام الله ١٩٩٨ ص ٣٧.

صدر عن «مدار» في «سلسلة أوراق إسرائيلية»

حزيران ٢٠٠١

أيلول ٢٠٠١